تطويع البورصة فى خدمة الإنفتاح

مجلة الأهرام الإقتصادى

دكتور رشيد صادق إبراهيم

التاريخ: 1 / 8 / 1974م

كانـــت ملكية المشروعات فى يد المالك الفرد، وكان هو سيد نفسه، يتخذ قراراته بنفـــسه، ويـــتحمل وحـــده نتائج أعماله وبتقدم وسائل الإنتاج والحاجة إلى أموال كبيرة ومعلـــومات كثيـــرة متخصصة لإدارة أعمال المشروعات ظهرت شركات التضامن أو الأشـــخاص وتطـــورت وسائل المواصلات واستمرت وسائل الإنتاج فى التقدم وزادت أهمـــية رأس المـــال وانتـــشرت مؤسسات التمويل وظهرت شركات المساهمة فى دنيا الأعمـــال التـــى يمكـــن عن طريقها جمع أموال طائلة من أفراد الشعب المختلفة أو من آلاف المساهمين.

وكـــل فـــرد مسئول بقدر ما أسهم به من أموال فى المشروع وتتميز شركات المساهمة بانفصال الإدارة عن الملكية وظهرت طبقة متخصصة فى الإدارة وكبر حجم الشركات المـــساهمة وزاد عـــدد المـــساهمين وأصـــبحت اهـــتماماتهم تدور ناحية إنجاح أعمال المشروع.. وكان أحد المؤشرات الهامة لنجاح المشروع، يتمثل فى مقدار ما تسفر عنه نتيجة أعماله آخر كل فترة زمنية من أرباح.

وكـــان هـــدف أفـــراد الشعب الأساسى فى الإسهام فى شركات المساهمة، هو استثمار رؤوس أمـــوالهم فـــى أحـــد أوجه الاستثمار الهامة والأوراق المالية لها أسواق منظمة وأســـعار معلنة وقابلة للتداول ومكان محدد وزمن معين للتعامل وأشخاص متخصصون لـــضمان سلامة البيع وغيرها من العوامل التى تساعد على شرائها، وتشرف الحكومة على حسن سير العمل بها. لذلك نجد المستثمر يقبل على هذا الوجه من وجوه الاستثمار فى جميع بلاد العالم وفى مصر أيضاً ويطلق على هذا الأسواق المنظمة اسم بورصات.

وتـــوجد فى مصر بورصة للأوراق المالية فى الإسكندرية منذ سنة 1881 وأخرى فى القاهرة منذ سنة 1890 وصدرت لوائح وقوانين منظمة لهذه البورصات. وإن كانت هذه

الأســـواق قـــبل أكتوبـــر ســـنة 1973 لا تقوم بدورها كما يجب، فإنه يلزم تدارس هذا الموضوع والاستفادة من تنشيط هذه الأسواق، وإدخال التعديلات اللازمة لخدمة سياسة الإنفتاح الإقتصادى.

وسنوضـــح فـــيما يلـــى أهمية سوق الأوراق المالية، ووظيفتها والعمليات التى تقوم بها بـــيوت السمسرة فى الأوراق المالية ثم الاقتراحات التى تحتاج إلى تدارس تمهيداً لعمل أسواق أو بورصات للعملات الأجنبية داخل البلاد.

أهمية سوق الأوراق المالية:

تظهـــر أهمـــية هـــذه الأســـواق المنظمة فى ضخامة المبالغ المقيدة فى جدول الأسعار الرسمى بسوق الأوراق المالية وضخامة المبالغ التى يتم عليها التعامل فى السوق وكبر عدد أفراد الشعب المستثمرين فى هذا الوجه من وجوه الاستثمار.

وظيفة سوق الأوراق المالية:

تتركـــز فـــى الخـــدمات الاقتصادية التى تؤديها هذه الأسواق للمجتمع، وتشمل تسويق الأوراق المالـــية، وتيسير استثمار الأموال فى الأوراق المالية وتشجيع الادخار وتجميع الأموال وتوجيه الاستثمار وزيادة الائتمان وإثبات ملكية الأوراق المالية.

بيوت السمسرة فى الأوراق المالية:

تـــتكون بيوت السمسرة فى الأوراق المالية من سماسرة الأوراق المالية ومساعديهم. . وسمـــسار الأوراق المالية هو ذلك الشخص الذى يتلقى أوامر العملاء من أفراد الشعب التـــى تتعلق بالبيع أو الشراء ويقوم بتنفيذها فى سوق منظمة للأوراق المالية، كما يقوم بتأدية خدمات إضافية أخرى، مثل تحصيل الكوبونات للعملاء وتقسيم واستبدال الأوراق المالـــية والكـــشف عن السندات ذات النصيب والاكتتاب نيابة عن العملاء فى الأوراق المالـــية للـــشركات الجديدة.. كذلك فتح حسابات جارية للعملاء. وبمعنى أخر يسهم فى تنشيط الاقتصاد القومى.

سوق الأوراق المالية سياسة الإنفتاح الإقتصادى:

يهـــم المستثمر الخارجى والداخلى المحافظة على أصل استثماراته والحصول على عائد مناســـب وأن تتمـــتع هذه الاستثمارات بالسيولة الكافية كما يرغب فى أن تعرض نتيجة أعمـــال الـــشركات فى نهاية كل مدة عليه ويلزمه أن يتوافر المناخ المناسب الذى تعود

علـــيه فـــى اســـتثماراته.. ولاشك أن المكان المناسب لذلك يتمثل فى بورصة الأوراق المالية.

فالبورصـــات تـــشجع علـــى الادخـــار والاستثمار، مما يفيد فى تشجيع تدفق الأموال الخارجية للاستثمار فى هذه الأسواق المنظمة.

وبورصات الأوراق المالية مركز اقتصادى هام، تعترف بأهميته جميع البلدان والمراكز المالية، كما يعتبر مدرسة اقتصادية تستخدم الأسلوب العلمى السليم لخدمة الاقتصاد القومى والعالمي.

وعـــندما يرغب المستثمر الأجنبى فى استثمار أمواله داخل مصر، يفضل أن تكون فى شـــكل شـــركات مساهمة وهذا يعنى ضرورة توافر أوراق مالية لهذه الشركات، ويلزم تـــداول لهـــذه الأوراق فـــى سوق منظمة ومن ثم يحتاج الأمر الى تشجيع وتنشيط هذه الأســـواق الموجودة فى البلاد. وقد يكون من المناسب فى الوقت الحالى إجراء دراسات لهذا الغرض يشترك فيها ممثلون من جميع الجهات المعنية فى هذا المجال. ممثلون من بورصات الأوراق المالية ومن البنوك وبعض الخبراء لمناقشة المشاكل التى تواجه هذه الأســـواق ووســـائل تنـــشيطها وتوفير الوسائل المختلفة الحديثة التى تناسب المستثمر الأجنبى المعاصر.

وبعـــد هـــذه الخطـــوة، يلزم كذلك إجراء دراسات أخرى، يشترك فيها ممثلون من هذه الأســـواق والبـــنك العربـــى الدولى والأفريقي والاستفادة بالخبراء المخليين والأجانب لتدارس وسائل تكوين سوق منظمة تتداول فيها أوراق النقد القابلة للتحويل تمهيداً لإنشاء سوق فى مصر فى مستوى الأسواق الموجودة فى لندن أو باريس أو زيورخ. ذلك لأن تحديد السعر للجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية أسبوعياً، خطوة تمهيدية لمعرفة الكمـــيات المعروضة والكميات المطلوبة من الجنيه المصرى والعملات الأخرى القابلة للـــتحويل، للتوصـــل إلى معرفة السعر المناسب وهذا الأسلوب لا يعتبر بديلاً للأسواق الكاملة التى ترمى الى التوصل الى تكوينها مستقبلاً فى بلادنا.